فلا تحمل على الوجوب ولا على الندب الا بدليل وهو قول الصيرفي واختيار الشيخ
ابي اسحق الشيرازي رحمهم الله تعالى اجمعين **واما اقراره** صلى الله
عليه وسلم فانه على ضربين **احدهما** ان يقول احد قولا او يفعل فعلا بحضرته
ولا ينكره عليه فهذا يدل على جواز ذلك الشيء **والثاني** ان يفعل وفعلا بغير
حضرته لكن مثل ذلك لا يجوز ان يخفى عليه في العاده ولا ينكره عليه الصلوه والسلام
اقراره ايضا فهذا ايضا يستدل به على جواز ذلك الشيء ولكنه اضعف دلاله من
الاول **الفصل الثاني** في بيان انواع السنه وهي تنقسم الى متصل وغير
متصل والمتصل ينقسم الى متواتر واحاد وبعضهم يقسمه الى متواتر ومستفيض
واحاد والمتواتر ما استوا طرفاه ووسطه في الروايه عن جمع لا يمكن تواطوهم
على الكذب وان يكون مستنده علم الضروره والاستدلال فهذا يفيد العلم
الضروري خلافا للبلخي من المعتزله والدقاق من الاشعريه وهو قليل
جدا والمستفيض من اخبار الاحاد ولكن تلقته الامه بالقبول فعملوا به كلهم
او عمل به البعض وتلقاه الباقون وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم انما
الاعمال بالنيات وما اشبهه والاحاد ما عدا ذلك وهو يوجب العلم مطلقا
خالف القياس مطلقا او قياس الاصول عمت البلوى بالحادثه او لم تعم
ولا غيره بخلاف بن داود وشذ ومن الناس حيث منعوا العمل بها ومنع
F مالك العمل بها اذا خالفت القياس ومنع ابو حنيفه اذا خالفت قياس
الاصول او كانت فيما تعم به البلوى وهي لا توجب القطع والبقين خلافا
لبعض اصحاب الحديث فانهم من **قال** ما تلقى اسناده او جب العلم
كما لك عن نافع عن عمر رضي الله تعالى عنهم ومنهم من **قال** ما حواه صحيحا
البخاري ومسلم يفيد العلم قال الشيخ ابو عمرو ابن الصلاح وغيره يقيد
العلم النظري لا الضروري لان الامه اجمعت على ان ما فيهما ثابت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم والامه معصومه من الخطا واكثر المحققين من
الاصوليين وغيرهم على ان ذلك لا يفيد العلم واحدى المقدمتين في الاستدلال
غير مسلمه بل يقولون اجمعت الامه على وجوب العمل بالظن وقد تغلب على
ظنهم ان ما فيهما صحيح فيبنحه هذا ان ما فيهما يجب العمل به ولما لفتهم ان يقول
قد ظنت الامه بثبوت جميع ما فيهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والامه معصومه عن الخطا في ظنها فينتج ذلك ان ما فيهما ثابت قطعا ويقينا
فالظن وطريق افادتها العلم لا في افادتها العلم وهو عندي مذهب قوي
ولكنه لا يختص بالصحيحين بل كل حديث غلب على عامه اهل العلم بالحديث
تلقيه وصحته فهو كذلك والله اعلم **ثم المتصل** ينقسم الى صحيح

وحسن

وحسن وضعيف فالاول ان جمعه على ما قاما وان تفاوتا في الصحه والحسن
واما الضعيف وان تنوعت انواعه فلا يجوز اقامة الحجه به **واما**
غير المتصل فانه يقع على المرسل والمعضل والمنقطع والموقوف فالمرسل
قول التابعي **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعضل والمنقطع
ومعناه عند قوم ومنهم من فرق بينهم باحوال مخصوصه وقد
ذكرها اهل العلم بالحديث في كتبهم وقد اولوها في اصطلاحاتهم
وكلها لا يقوم لها حجه ولا يثبت بها حكم عند جماهير اهل العلم وذهب
مالك وابو حنيفه في اخرين الى صحة الاحتجاج بالمرسل واما الشافعي
رحمه فقال في كتابه الجديد المنقطع مختلف فمن شاهد اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وصى من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه
وسلم اعتبر عليه بامور منها ان ينظر الى ما ارسل من الحديث فان شركه
فيه الحفاظ المامونون واسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بمثل معنى ما روى كانت دلالة على صحة حفظه وان انفرد بارسال حديث
لم يشركه فيه من اسنده فقبل ما يتفرد به ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقه
مرسل غيره فمن قبل عنه العلم من غير رجاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك
كانت دلالة تقوي مرسله وهي اضعف من الاولى واذا لم يوجد ذلك نظر
الى بعض ما روى عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد له
فان وجد موافقا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت وهذه
دلاله على انه لم يأخذ مرسله الا من اصل يصح ان شا الله تعالى وكذلك ان جاء
عوام اهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر
عليه بان يكون اذا سمى من روى عنه لم يكن مجهولا ولا مدفوعا مما روايه
عنه فانه يستدل بذلك على صحة ما رواه او يكون اذا شرك احدا من الحفاظ
في حديث لم يخالفه وان خالفه وجد حديثه انقص ففي هذه دلايل على صحة مخرج
حديثه ومتى خالف ما وصفت اضر حديثه حتى لا يسع احدا قبول مرسله ثم
ذكر بعد كلاما مفاده ان من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم
لبعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلا اعلم واحدا منهم يقبل مرسله لامور
احدها انهم اشد تجوزا فيما يروون عنه والاخر انه توجد عليهم الدلايل
فيما ارسلوه ضعيف فجرحه كثرة الاحاله في الاخبار واذا كثرت كان امكن
للوهم وضعف من يقبل عنه ثم قال ايضا بعد كلام اخر ومن نظر في العلم
بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلايل ظاهره
فيها فان قال قايل فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا

ان